

جزء في ضعف حديث

كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي: «رُؤْيَا هَالَالِ لَصُومِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِيعِ»،
وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ الصَّحِيحِ»،
لِمُخَالَفَتِهِ أَسْوَءَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ

تَأَلَّفُ

الشَّيْخُ الْعَلَامُ الْمُحَدِّثُ

فُؤَادِي بَابُ عِبَادَةِ اللَّهِ بِرَبِّهِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَجْرِي

حَفِظَهُ اللَّهُ رَحْمَةً

سِلْسِلَةٌ يَنْابِيعُ
الْأَبَارِ فِي تَخْرِيجِ الْأَثَارِ

جزء فير: ضعف حليث:

كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي: «رُؤْيِيَةِ الْهَلَالِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ»،
وَقَدْ أَعْلَمَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»،
لِمُخَالَفَتِهِ أَصُولَ السُّنَّةِ التَّبَوُّيَّةِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جزء فير ضعف حريث

كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي: «رُؤْيَا هِلَالِ لَصُومِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِحِ»،
وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»،
لِمُخَالَفَتِهِ أَصُولِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

تَأْلِيفُ

السَّيِّحِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ

فَزْرِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَنْبَرِيِّ

عَنْ طَائِفَةِ الْأَعْرَافِ

سِلْسِلَةُ يَنْابِيعِ
الْأَبَارِ فِي تَخْرِيجِ الْأَثَارِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوكَا تُعَسَّرُ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُضْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظُر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُبُوحِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسَلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِقَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):
اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: مَعْرِفَةُ رَجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضَّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اسْتَهْرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّلَايفُ.
الْوَجْهَ الثَّانِي: مَعْرِفَةَ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِزْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفِ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمُدَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النُّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمُذَاكِرَةِ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.
* فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةٌ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَدَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنْدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَدَاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي رحمته: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمِصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثَ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَائْتَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَيَأْتِي أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ

يَتَكَلَّمُ عَنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنُقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢

ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنَّ يُقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غَفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْ ظَلِمَتْ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدًا نَقِدَ الْعِلْلَ يَفْرَحُ لِظَفَرِهِ بَعْلَةَ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثٍ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لِأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهَّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نِقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ

فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْأَمْرُ إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ

أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْقَوَاعِدُ الْمُتَقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ

فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ،

وَالرَّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَّامِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَيْمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا). (١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انظُر: «النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْهَجُ جَمْعِ الرَّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ

مَنْهَجُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ

غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا

أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْ

الثَّقَاتُ خِلَافَهُ إِنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ

حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ

الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ

يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يُتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ،

الَّتِي شَعَلَتْ بَالِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا

فِي كُتُبِ الرَّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنُوا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصْرٍ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّه عَانِي مِنْ

الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي

مُسْتَعْلِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنُ مَعْرِفَةٌ هُوَ لَاءٌ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ

مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ،

لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي

الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جَلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ

الْوَهْمِ فِي رِوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ

بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ

رِوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُسْكَلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى

لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ. ^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ:

حَدِيثِ: كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي: «رُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ

بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ»، وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لِمُخَالَفَتِهِ أُصُولِ

السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْكَلامِ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرْحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانِ عِلَلِهَا، وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا

بِالشُّذُوزِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْئَلَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛

لِكَيْ يَضْبِطَ أُصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرِّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَّعَبٌ، وَصُرُورِيٌّ أَنْ يُنَبِّهَ النُّقَادُ عَلَى مِثْلِ

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(١) عَمَّا يُسْتَنْبَطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَبِمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِلذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوْ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.
وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨):
(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ أَنَّهُمْ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَارَ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِلذَّكَاءِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ. (١)

* لِأَنَّ التَّشْرِيْعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ

طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

[النَّجْمُ: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَاؤُمَّتِهِ

هَذَا الدِّينَ؛ فَانزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ

لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالُ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ،

وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي

«صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ

الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا أَقْلَهُ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ

«صَحِيحِهِ» وَ«سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَأُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، إِلَّا أَنَّ عُدْرَةَ

الْعَالِمِ لَيْسَ عُدْرَةً لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ

مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّأُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقَوَّاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ

يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُرْ: «هُدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةَ عَنِ التَّقْلِيدِ».

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

لَا تُخَذُّنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا يُعَوِّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ^(١)، وَالتَّمَرُّسِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيُّ الْأَثَرِيُّ

(١) وَكَيْفَ كَانَ أَهْلُهُ يَتَّقِدُونَ الرُّوَايَاتِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي: «رُؤْيَا الْهَيْلَالِ لِيُصَوْمَ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ»، وَأَنَّهُ
مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ الْأُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»،
بِمُخَالَفَتِهِ لِأَصُولِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تُنصُّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ
الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، بَلْ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَنْ
تُصَوْمَ لِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ، وَتُفْطَرَ لِرُؤْيَايَتِهِ، وَتَعْمَلَ بِهِذِهِ الرُّؤْيَا الشَّرْعِيَّةُ لِيُصَوْمَ رَمَضَانَ

عَنْ كُرَيْبٍ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: (فَقَدِمْتُ
الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ^(١) وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ
الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، ثُمَّ ذَكَرَ
الْهَيْلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟، فَقُلْتُ: رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟،
فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا
نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمَلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟،
فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).

وَشَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي: «نَكْتَفِي»، أَوْ «تَكْتَفِي».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ: وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ

(١) «وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ»؛ أَيُّ: ظَهَرَ هَيْلَالُهُ، وَهُوَ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

انظر: «الْمُنْهَاجُ لِلنُّوَوِيِّ» (ج ٧ ص ١٨٦).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٧٦٥) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةَ، وَابْنَ حُجْرٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمِ الْمَدَنِيِّ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٦٩٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٤٢١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٣١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٨٩)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٥١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (١٩١٦)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ١٧١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٧ ص ٣٦٢ و ٣٦٣)، وَابْنُ حُجْرٍ فِي «الْحُجْرِيَّاتِ» (ص ٣٧٣ و ٣٧٤) مِنْ طَرِيقِ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبِ بِهِ. وَأَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٧ ص ٦٨٣ و ٦٨٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرِ الْمَدَنِيِّ، ثِقَةٌ ثَبْتُ^(١)، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْخَطَأُ، فَهُوَ يَهُمُّ وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ أحيانًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ خَطِئِهِ، وَوَهُمِهِ.^(١)

(١) وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢٥١)، وَ«تَقْرِيبُ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ص ١٣٨)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ٢٢٨)، وَ«تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٣ ص ٥٦)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ: «ثِقَةٌ، مَأْمُونٌ، قَلِيلُ الْخَطَأِ».^(٢)

قُلْتُ: وَمَا مِنْ ثِقَةٍ، إِلَّا يَهُمُّ وَيَغْلَطُ، حَتَّى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرَهُمَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الثَّقَةِ أَنْ لَا يَهُمُّ.

الثَّانِيَةُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ الْمَدَنِيِّ، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي

الرِّوَايَةِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَكَانَ يُلْقَنُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.^(٣)

* وَلَمْ يُوثِّقْهُ، إِلَّا النَّسَائِيُّ^(٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٣٦).

قُلْتُ: وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ: يُوثِّقَانِ مَنْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الْحَدِيثِ أَحْيَانًا، لِأَنَّهُ

لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِي الرِّوَايَةِ، بِمِثْلِ: مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ الْمَدَنِيِّ هَذَا، وَهُوَ لَيْسَ

بِمَشْهُورٍ فِي الْحَدِيثِ.^(٥)

حَاتِمِ (ج ٢ ص ١٦٣)، وَالْعَلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٢ ص ٤٨٥)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٦ ص ٤٤)، وَ«تَارِيخِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٧ ص ١٨٢).

(١) وَأَنْظُرْ: جُزْءًا لِي فِيهِ بَيَانٌ شُدُودِ زِيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» (ص ٥)، وَ«السَّلْسِلَةُ الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١٠ ص ٧٦٢)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٤ ص ٣٦٧).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَوْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ١٦٣)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ١٨٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَنْظُرْ: «الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ١٢٨)، وَ«قُبُولُ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ» لِلْبَلْخِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٥)، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزُّبَيْعِيِّ (ج ١ ص ٣٣٣).

(٤) وَأَنْظُرْ: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَبْرَ (ج ١١ ص ٤٢١).

قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ رحمته فِي «نَصْبِ الرَّايَةِ» (ج ١ ص ٣٣٣): (وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ

حِبَّانَ، وَعَيْرُهُمَا: يَحْتَجُونَ بِمِثْلِ هُوَ لَا، مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مَشْهُورِينَ بِالرَّوَايَةِ). اهـ.

قُلْتُ: فَمِثْلُ: مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ هَذَا، لَا يُوَثَّقُ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ حَالَهُ غَيْرُ

مُسْتَقِيمَةٍ، وَلَيْسَ بَثْبَتٍ فِي الْحَدِيثِ.

* ثُمَّ هُوَ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ دُونِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ إِذَا

انْفَرَدَ.

* وَقَدْ أوردَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٥٩)، وَالْحَافِظُ

ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٢٤١)؛ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا، وَلَا

تَعْدِيلًا!.

* وَقَدْ أَعْرَضَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته، عَنِ ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، وَلَمْ يَحْتَجَّ بِهِ، وَأَفْتَى

بِخِلَافِ حَدِيثِهِ هَذَا فِي رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ رحمته فِي «مَسَائِلِهِ» (ص ١٢٨): (سَمِعْتُ أَحْمَدَ، سُئِلَ عَنِ

حَدِيثِ كُرَيْبٍ، تَذَهَبُ إِلَيْهِ؟ يَعْنِي: حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنِ كُرَيْبٍ: «قَدِمْتُ،

يَعْنِي: مِنَ الشَّامِ، فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ».

(١) وَأَنْظَرُ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٢٩٧)، وَ«الْمَوْقِظَةَ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٧٩)،

وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١١ ص ٤٢١)، وَ«الْمَسَائِلِ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ١٢٨)، وَ«التَّنْكِيلَ» لِلْمُعَلِّمِيِّ

(ج ١ ص ٢٥٥).

قَالَ -الإمامُ أحمدُ-: لا، يَعْنِي لَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ، قَالَ أَحْمَدُ: «إِذَا اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فِي بَلَدَةٍ، يَعْنِي: قَبْلَ الْيَوْمِ الَّذِي صَامُوا قَضَى، يَعْنِي ذَلِكَ الْيَوْمَ»، يَعْنِي: هَذَا الْحَدِيثَ ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِسَنَدِهِ. اهـ.

* ثُمَّ إِنَّ ابْنَ أَبِي حَرْمَلَةَ: يُلَقَّنُ، وَيَقْبَلُ التَّلْقِينَ، وَهَذَا جَرْحٌ عِنْدَ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ فِي «قَبُولِ الْأَخْبَارِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ج ٢ ص ٣٥٥): قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: قُلْتُ لِيَحْيَى: مَا رَأَيْتَ ابْنَ أَبِي حَرْمَلَةَ، لَوْ شِئْتُ أَنْ أَلْقَنَهُ أَشْيَاءَ، فَقُلْتُ: كَانَ يُلَقَّنُ، قَالَ: نَعَمْ).

* وَالتَّلْقِينَ: قَبُولُ الْمُحَدَّثِ مَا يُلَقَّى إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» (ج ١ ص ٣٥٥): فِي سِيَاقِ ذِكْرِ مَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ: (أَوْ قَبَلَ: التَّلْقِينَ الْبَاطِلَ، مِمَّنْ يُلَقَّنُهُ إِيَّاهُ فِي حَدِيثٍ: إِسْنَادًا، أَوْ مُتَنًّا. * وَبَادَرَ إِلَى التَّحْدِيثِ، وَلَوْ مَرَّةً لِدَلَالَتِهِ عَلَى مُجَازَفَتِهِ وَعَدَمِ تَشْبِيهِ، وَسُقُوطِ الْوُثُوقِ بِالْمُتَّصِفِ بِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاويِ» (ص ٢٢٧): فِي سِيَاقِ مَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ: (بِأَنَّ يُلَقَّنَ الشَّيْخَ، فَيَحَدِّثُ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ). اهـ. قُلْتُ: وَقَدْ حَدَّرَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ مِنَ التَّلْقِينَ فِي الْحَدِيثِ.

* وَسَبَبُ قَبُولِ التَّلْقِينِ، يُعْتَبَرُ مِنْ سُوءِ الْحِفْظِ، وَقَلَّةِ الضَّبْطِ، وَالْغَفْلَةِ مِنْ

الرَّوَايِ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ الْأَسَاسِيُّ فِي قَبُولِ التَّلْقِينِ.^(١)

* إِنَّ قَبُولَ التَّلْقِينِ صِفَةٌ جَرِحَ فِي الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى سُوءِ حِفْظِ الرَّوَايِ،

وَعَفْلَتِهِ وَمُجَازَفَتِهِ، وَمِنْ ثَمَّ يَقِلُّ الْوُثُوقُ بِهِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ» (ج ١ ص ٣٤٣): (وَكَذَا

رَدُّوا - بِصِيغَةِ الْجَمْعِ - مَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٠٧): (لَا

تُقْبَلُ رِوَايَةٌ: مَنْ عُرِفَ بِالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِ الْحَدِيثِ... وَمَنْ عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي

الْحَدِيثِ). اهـ.

* إِذَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرَمَلَةَ، لَيْسَ بِالْقَوِيَّ، لِأَنَّهُ يُقْبَلُ التَّلْقِينِ.

* فَحَدِيثُهُ هَذَا: لَا يَصِحُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَمَنْهُ؛ قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٢ ص ١٧٦): (سِمَاكُ بْنُ

حَرْبٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيَّ، يُقْبَلُ التَّلْقِينِ).

(١) انظر: «التَّمْيِيزَ» لِمُسْلِمٍ (ص ١٧٠)، و«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٢٢٩)، و«فَتْحَ الْبَارِي» لَهُ (ج ٣

ص ٩٢)، و«شَرْحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ١٢٤ و ١٣٦)، و«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٥

ص ٢٢٣)، و«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانٍ (ج ٢ ص ٤٥٠).

(٢) انظر: «فَتْحَ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ٣٥٥)، و«تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٥٧)، و«شَرْحَ

الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٤)، و«تَدْرِيْبَ الرَّوَايِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ٢٢٧)، و«الشَّدَا الْفِيَّاحَ» لِلْأَنْبَاسِيِّ

(ج ١ ص ٢٦٤)، و«مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٠٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٨٧): (الْحَجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ
الْبَصْرِيُّ: ضَعِيفٌ: كَانَ يُقْبَلُ التَّلْقِينَ).

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ص ١٨٠)؛ بَابٌ: مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مَنْ
عَرَفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينَ.

وَلِذَلِكَ: لَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» لـ «ابْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ» إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا
فِي «الْمُتَابَعَاتِ» (١٦٦٩)، وَأَعْرَضَ عَنِ هَذَا الْحَدِيثِ لِتَنكَارَتِهِ، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ هَذَا
الْحَدِيثَ (١٠٨٧) فِي «رُؤْيَةِ الْهَلَالِ» «لِيُعَلِّمَهُ» بِمَا قَبْلَهُ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّوْمِ لِرُؤْيَةِ
الْهَلَالِ» الْعَامَّةِ.

* وَلِلْعِلْمِ، فَقَدْ سَأَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ: لِيَبَيِّنَ عِلَّتَهُ فِي كِتَابِ: «الصِّيَامِ» (ج ٢
ص ٧٦٥)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِيَحْتَجَّ بِهِ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، أَوْ فِي مَسْأَلَةِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، كَمَا
زَعَمَ الْمُقَلِّدَةُ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ!.

* بَلْ أوردَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي أَثْنَاءِ شَرْحِهِ لِكِتَابِ: «الصِّيَامِ»، وَذَكَرَ قَبْلَهُ
الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، بِالْأَسَانِيدِ الْمَشْهُورَةِ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته الله؛
دُونَ حَدِيثِ كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَهُ فِي
كِتَابِهِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ
يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ أَنَّهُ ذَكَرَ

رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أُغْمِيَ^(١) عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ»^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا - ثُمَّ عَقَدَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّلَاثَةِ - فَصُومُوا لِرُؤْيَايِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَايِهِ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ^(٣) فَاقْدِرُوا ثَلَاثِينَ» نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٥٩): وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ».

(١) «أُغْمِيَ»: أَي: حَالَ دُونَ رُؤْيَايِهِ غَيْمٌ، أَوْ قَتْرَةٌ، يُقَالُ: غَمَمْتُ الشَّيْءَ إِذَا غَطَيْتُهُ.

(٢) «فَاقْدِرُوا لَهُ»: مَعْنَاهُ: قَدِّرُوا لَهُ تَمَامَ الْعَدَدِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

(٣) «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ»: مَعْنَاهُ: حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ غَيْمٌ.

انظُر: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٧ ص ١٨٦)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٢٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٠): وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ ابْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ وَهُوَ ابْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٠): حَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٠): وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بَرزَةَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، إِلَّا أَنْ يَغَمَّ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «صُومُوا لِرُؤْيِيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَتِهِ، فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعَدَّةَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «صُومُوا لِرُؤْيِيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَتِهِ، فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرَ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٧٦٢): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْهَيْلَالَ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

* فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الرَّوَاةِ فِي «رُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ» لِشَهْرِ رَمَضَانَ.

* فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتُفْطِرَ، بِهَذِهِ الرُّؤْيِيَةِ، وَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ.

* فَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيِيَتِهِ، وَقَدْ ثَبَتَتْ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ؛ بِرُؤْيِيَةِ شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الرُّؤْيِيَةِ صَوْمًا وَإِفْطَارًا.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: (لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٩٠٦)، وَ (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٠٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٤٤٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٣٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٦٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٩٣٦)، وَ (٢٩٣٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٣٤٤٥)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٨١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٧١٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٤١٣)، وَفِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣٤٧)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٦٢)، وَ (٧٦٣)، وَالِدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٢١٦٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ١٣٤ و ٢٠٤ و ٢٠٥)، وَفِي «بَيَانَ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» (٢٠٥)، وَ (٢٠٦)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (١٣٢٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (٢٤٤٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٥٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٣٧٦٠)، وَ (٣٧٦٢)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «جُزءٍ جَمَعَ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثِ: ابْنِ عُمَرَ فِي تَرَائِي الْهَيْلَالِ» (٥)، وَ (٦)، وَ (١٣)، وَ (٢٢)، وَفِي «مَوْضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ١ ص ٤٢٢)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٦٥٨)، وَ (٤٦٩)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (٦٤٩)، وَ (٦٥١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ الْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (١١٢٣)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «السَّنَنِ الْمَأْتُورَةِ» (٣٤٤)، وَ (٣٤٥)، وَفِي

«المُسْنَدِ» (ص ١٠٣)، وَفِي «الْأُمَّ» (ج ٢ ص ١٠٣)، وَفِي «الْمُوطَأِ» (ص ٤٩٥ و ٤٩٦)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمُوطَأِ» (٢٠٨)، وَ (٢٨٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «المُسْنَدِ» (١٨٠٧)، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ق/١٢٤/ط)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشَقَ» (ج ١٤ ص ٥٢)، وَفِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٧٩٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمُوطَأِ» (٣٤٦)، وَالْأَنْصَارِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْكُبْرَى» (٨)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمُوطَأِ» (ج ١ ص ٥٦٤ و ٥٦٥)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ فِي «الْغَيْلَانِيَّاتِ» (١٩٤)، وَالْجَوْرَقَانِيُّ فِي «الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاكِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٠)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمُوطَأِ» (٤٧٠)، وَ (٤٧١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٤٤٨)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمُوطَأِ» (٢٩٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

* إِذَا فَحَدِيثُ: كُرَيْبِ الْمَدَنِيِّ، هُوَ مَعْلُولٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي ثَبَّتَتْ عَنْ

الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

* وَيَسْتَحِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ أَنْ يَتْرَكَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ مِنَ الثَّقَاتِ

الْأَثْبَاتِ، ثُمَّ يَحْتَجَّ بِحَدِيثٍ شَاذٍّ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، يَذْكُرُ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ، أَحَادِيثَ مَعْلُولَةً،

لِيُمَيِّزَ فِي الْأَبْوَابِ، بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ؛ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى تَنْقِيَةِ

السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، مِمَّا أُدْخِلَ فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

* وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ.

قُلْتُ: وَهَذَا يُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا سَاقَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي الْأُصُولِ وَالِاخْتِجَاجِ

بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ لِلْإِعْلَالِ! (١)

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أَهَمُّ شَيْءٍ فِي تَعْلِيلِ الرَّوَايَةِ عِنْدَ

الْمُحَدِّثِينَ: هُوَ الْبَحْثُ فِي عِلَلِ الْمُتُونِ، وَأَخْطَاءِ الرَّوَاةِ فِيهَا، وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ الْحَفَاطُ نَقْدَهُمْ لِلْأَحَادِيثِ، يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ مَارَسَ هَذِهِ الْفُنُونَ الْجَلِيلَةَ: عُلُومَ الْحَدِيثِ) (٢). اهـ

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كَانَ يَعْرِفُ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، بَلْ كَانَ مِنْ جُمَلَةِ الْمُفَعَّلِينَ

لَهَا.

قُلْتُ: فَالْنَظَرُ يُبَغِي أَنْ يَتَّجِهَ إِلَى مَدَى احْتِرَامِهِ، لِتِلْكَ الْمَعَايِيرِ الْعِلْمِيَّةِ، لَا إِلَى

وُجُودِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ فَحَسْبُ. (٣)

* وَهَنَّاكَ أَحَادِيثُ سَكَتَ عَنْهَا، وَرُبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا

لِاشْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ،

(١) فَإِذَا كُنْتَ أَهْلًا الْمُقَلِّدِ الْمُتَعَالِمِ لَا تَسْتَطِيعُ التَّفْرِيقَ، وَلَا مَعْرِفَةَ هَذَا الْعِلْمِ، فَبِأَيِّ حَقٍّ تَتَطَاوَلُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِذَا بَيَّنُّوا عِلَّةَ حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَمُرَاعَاةَ لِأُصُولِ الْحَدِيثِ، وَحِفْظًا لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

* فَإِذَا عَرَضُوا لَكَ حَدِيثًا مَعْلُومًا فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَسْتَسِعْهُ عَقْلُكَ الشَّارِدُ، وَفَهْمُكَ

السَّقِيمُ، فَلِمَ تُبَادِرُ بِجَهْلِكَ الْفَاضِحِ فِي اتِّهَامِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِتَضْعِيفِ الْأَحَادِيثِ؟.

(٢) «مَقَالَاتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ» (ج ١ ص ١٤٩).

(٣) فَكَتَفَى لِكُونَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا، عِنْدَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.

بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ^(١)، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّحَةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التِّزَامُهُ بِذِكْرِهِ الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا^(٢)، وَقَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ حَيْثُ قَالَ: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُتَنَكَّرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ، وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ، أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْدِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنَكَّرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيَّينَ، مِمَّنْ ذَمَّ الرُّوَايَةَ عَنْهُمْ أُمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ). اهـ

(١) وَهَذَا مِمَّا أَدَّى اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أُمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مَنْ عَلِمَ، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ
الإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلَ فِي الْأَبْوَابِ^(١) مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ كُلَّ حَدِيثٍ
فِي كِتَابِهِ: يَحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا احْتَجَّ
بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ^(٢)، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّلْعِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتَرَكُوهَا،
وَلَا يُحْتَجَّ بِهَا.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا
مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ
الضَّعِيفَةِ، وَالرُّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرَكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ
الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ

* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمَعْلَلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِ، ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ
أَخْرَجَهَا الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ
أَكْيَاسِهِمْ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ الإِمَامُ مُسْلِمٌ حَالَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٢) قَالَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِ، إِلَّا بَأَنَّ يُوقَفَهُ
عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ؛ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْ فِيهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عِيُوبَهَا). اهـ

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَكَذَلِكَ: مَنْ مِنَ الْغَالِبِ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوْ الْغَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ، مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتَهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ). اهـ

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْحُمَيْدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ج ١ ص ١٠٣)، أَنَّ الْحِفَاطَ انْتَقَدُوا: «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَالَ: (وَرَبَّمَا أَضْفَنَّا إِلَى ذَلِكَ بُدْأًا، مِمَّا تَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ: أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَرْقَانِيِّ، وَأَبِي مَسْعُودِ الدَّمَشَقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحِفَاطِ الَّذِينَ عُنُوا بِالصَّحِيحِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَيْنِ؛ مِنْ تَنْبِيهِ عَلَى غَرَضٍ، أَوْ تَتْمِيمٍ لِمَحْذُوفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي شَرْحٍ، أَوْ بَيَانٍ لِاسْمٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ كَلَامٍ عَلَى إِسْنَادٍ، أَوْ تَتَبُّعٍ لَوْهَمِ بَعْضِ أَصْحَابِ التَّعَالِيْقِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْغَوَامِضِ الَّتِي يَقِفُ عَلَيْهَا مَنْ يَنْفَعُهُ اللهُ تَعَالَى بِمَعْرِفَتِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْرَامَاتِ وَالتَّبَعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكُرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أوردَهُ لِبَيَانِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتْنًا، وَسَنَدًا، وَبَيَانَ الْعِلَلِ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.^(١)

وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَقَدْ وَفَى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَإِنَّمَا أوردَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنِ أَيُّوبَ، لِيُنَبِّهَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا.

وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تُوَفِّي قَبْلَ تَأْلِيفِهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْأَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٦٠٧): (وَإِنَّمَا

ذَكَرَ مُسْلِمٌ: هَذِهِ الرُّوَايَةَ الْمُخْتَلِفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ، لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِي ذَلِكَ.

(١) وَانظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكَمَّلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلْسُّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالتَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُنَيْنٍ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ اللَّاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

* وَهَذَا وَشَبَّهُهُ مِنَ الْعِلَالِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي

مَوَاضِعِهَا.

* وَظَنَّ ظَانُونَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوْفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا

فِي تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ السَّنُوسِيُّ رحمته فِي «مُكْمَلِ إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» (ج ٥ ص ٦٠٧):

(وَإِنَّمَا ذَكَرَ مُسْلِمٌ هَذِهِ الرَّوَايَةَ الْمُخْتَلِفَةَ، فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ؛ لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الرَّوَاةِ فِي

ذَلِكَ.

* وَهَذَا وَشَبَّهُهُ مِنَ الْعِلَالِ الَّتِي وَعَدَ مُسْلِمٌ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، أَنْ يَذْكُرَهَا فِي

مَوَاضِعِهَا.

وَظَنَّ ظَانُونَ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، وَأَنَّهُ تُوْفِّي قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي

تَضَاعِيفِ كِتَابِهِ). اهـ.

* فَكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ

ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَمَّئِلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفُ

بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورِدُ

أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُتَّقَدَةٌ.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَثِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ٢٢)؛ فَقَالَ: (صَارَ -يَعْنِي: الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللهُ- يَرْتَّبُ الْأَحَادِيثَ، فَيَذْكُرُ أَوَّلًا الْأَسَانِيدَ الْغَايَةَ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَا دُونَهَا.^(١)) وَهَذِهِ فَائِدَةٌ نَسْتَفِيدُ مِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي بَابٍ مَعَيَّنٍ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الْمُقَدَّمَ مِنْهَا: مَنْ كَانَ رِجَالُهُ أَتَقَنَ وَأَضْبَطَ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ فِي الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ، ثُمَّ يَأْتِي مَنْ بَعْدَهُمْ، كَالْمُتَابِعِ، أَوِ الشَّاهِدِ^(٢)، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ فَائِدَةٌ، أَيْضًا: اجْعَلُوهَا عَلَى بَالِكُمْ فِيمَا يَمُرُّ عَلَيْنَا إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٣). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ إِبرَاهِيمُ اللَّاحِمِيُّ فِي «مُقَارَنَةِ الْمَرْوِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٤٨١): (فَإِنَّ بَعْضَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا -يَعْنِي: الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ، وَالْإِمَامَ مُسْلِمًا- لَا عَتَبَ عَلَيْهِمَا فِي إِخْرَاجِهِ.

* إِذْ غَرَضُهُمَا تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ^(٤)... وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوَقِ مُسْلِمٍ لِأَسَانِيدِهَا، وَمُتُونِهَا؛ أَنْ غَرَضُهُ كَانَ بَيَانَ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ. اهـ

(١) وَأَخْبَانَا بِالْعَكْسِ، فَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ؛ مَثَلًا: ثُمَّ يَذْكُرُ الْإِخْتِلَافَ عَلَيْهِ، أَوِ الْعِلَّةَ، ثُمَّ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ، أَوِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، الَّتِي تُعَلِّقُ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ.

(٢) وَهَذَا الَّذِي سَادَ عِنْدَ الْجَمْعِ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللهُ، يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِلشَّهَادَةِ بِهَا وَالْمُتَابَعَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. * بَلِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ، يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ مِنْ: «الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ»، لِلإِخْتِجَاجِ بِهَا فِي الْأُصُولِ، وَلَيْسَتْ هِيَ: كَالْمُتَابِعِ وَالشَّاهِدِ، لِذَلِكَ عَابَ عَلَيْهِ الْأَذَمَّةُ فِي ذَلِكَ، وَفِي إِخْتِجَاجِهِ بِالضَّعْفَاءِ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

(٣) وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ شَيْخَنَا ابْنَ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللهُ، يَعْلَمُ أَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ مُعَلَّةً فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْأُصُولِ، فَتَبَنَّهُ.

* وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهُ طُرُقٌ فِي ذِكْرِ الرُّوَايَاتِ فِي «صَحِيحِهِ» عَلَى حَسَبِ الْبَابِ، فَمَثَلًا: أَحْيَانًا، يَرْوِي أَوَّلَ الْأَمْرِ أَصَحَّ حَدِيثٍ لَدَيْهِ فِي الْبَابِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحُقَاطِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

* فَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَاةِ الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَاةِ، وَقَدْ ثَبَّتَتْ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَإِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَاةَ الْهَيْلَالِ؛ بِرُؤْيَاةٍ شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الرُّؤْيَاةِ صَوْمًا وَإِفْطَارًا. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: (لَا تَصُومُوا

حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ).^(١)

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ

لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ).^(٢)

(٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (تَرَاءَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ).^(٣)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «جُزءِ

تَرَائِي الْهَيْلَالِ» (ص ١٧ و ٢٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «جُزءِ تَرَائِي

الْهَيْلَالِ» (ص ١٩ و ٢١ و ٢٣).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (صُومُوا لِرُؤْيِيهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا (...)).^(١)

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ بِيَلَدٍ - كَبَلَدِ الْحَرَمَيْنِ - لَزِمَ الصَّوْمُ جَمِيعِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، سَوَاءً اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ فِيهَا، أَوْ اتَّفَقَتْ^(٢)، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ الْأَنْسَبُ لِتَوْحِيدِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ!.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٤٢)، وَالدَّارَقُطْنِي فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَابْنُ جَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٤٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢١٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٨٧).
* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ جَمِيعَ النَّاسِ بِالصَّوْمِ عَلَى هَذِهِ الرُّؤْيَةِ، مَعَ أَنَّ الرُّؤْيَةَ كَانَتْ فِي بَلَدِهِ صلى الله عليه وسلم؛ فَافْهَمَ لِهَذَا.

* وَهَذَا الْقَوْلُ اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

انظُرْ: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٢٥ ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٧).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١).

(٢) قُلْتُ: فَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَصُومُوا، سَوَاءً اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ عِنْدَهُمْ، أَوْ اتَّفَقَتْ، بَلْ حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالُ عَنِ الشَّمْسِ فِي الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ الصَّوْمُ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَتَهَيَّؤُوا لِصِيَامِ يَوْمِهِمْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَرْبَعِ سَاعَاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ بِحَسَبِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ فِي اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ، وَقَدْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَتَنَّبَهُ.

* وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ، وَعَدَمِ التَّفْرِقِ بَيْنَهُمْ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ هُوَ لَاءٌ مُفْطِرِينَ، وَهُوَ لَاءٌ صَائِمِينَ^(١)، فَإِذَا اجْتَمَعُوا وَكَانَ يَوْمٌ صَوْمِهِمْ، وَيَوْمٌ فِطْرِهِمْ وَاحِدًا كَانَ ذَلِكَ أَفْضَلَ، وَأَقْوَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي اتِّحَادِهِمْ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ، وَهَذَا مُرَادُ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.^{(٢)(٣)}

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنَّ مَا شَهِدَ هَذَا الزَّمَانَ مِنْ تَطَوُّرَاتٍ فِي وَسَائِلِ الْإِتِّصَالَاتِ يُمَكِّنُ أَنْ يُوَصَّلَ الْخَبَرَ إِلَى جَمِيعِ أَفْطَارِ الدُّنْيَا فِي أَقَلِّ مِنْ لَيْلَةٍ.

قُلْتُ: حَتَّى الْأَقْلِيَّاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ يَصِلُ إِلَيْهَا الْخَبَرُ بِكُلِّ يُسْرٍ، فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْمَلَ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَتَتَّبِعَ الْبَلَدَ الَّذِي أَعْلَنَ عَنْ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، وَهَذَا مُيسَّرٌ لَهُمْ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٧٤): (لَا شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ، وَمَطْلُوبٌ شَرْعًا، حَيْثُ أَمَكْنَ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ:

(١) قُلْتُ: وَالْفَارِقُ فِي السَّاعَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا يَصُرُّ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ، فَافْطِنْ لِهَذَا تَرَشُدًا.

(٢) قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ، وَمَطْلُوبٌ شَرْعًا حَيْثُ أَمَكْنَ.

(٣) وَقَدْ عَمِلَ النَّاسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِمْ عَلَى هَذَا، وَأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ رُؤْيَا الْهَلَالِ لَرَمَ جَمِيعَ الْبُلْدَانِ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِصَوْمٍ، أَوْ فِطْرٍ، وَهَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ: قَوْلٌ قَوِيٌّ.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُلْغِي جَمِيعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْأَعْتِمَادَ عَلَى الْحِسَابِ، كَمَا أَلْغَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١)، وَالْغَاهُ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَعْمَلُوا بِالرُّؤْيِيَةِ، أَوْ بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَلْتَزِمُوا بِالْأَعْتِمَادِ عَلَى إِبْتِاتِ الرُّؤْيِيَةِ فِي أَيِّ دَوْلَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَعْمَلُ بِشَرْعِ اللَّهِ^(٢)، وَتَلْتَزِمُ بِأَحْكَامِهِ، فَمَتَى ثَبَتَ عِنْدَهَا رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ دُخُولًا، أَوْ خُرُوجًا تَبَعُوهَا فِي ذَلِكَ؛ عَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيِيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَتِهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ).^(٣)

* وَمَعْلُومٌ أَنَّ خِطَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ خَاصًّا بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، بَلْ هُوَ خِطَابٌ لِلْأُمَّةِ جَمْعَاءَ فِي جَمِيعِ أَعْصَارِهَا، وَأَمْصَارِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

* فَمَتَى تَوَافَرَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ أَمْكَنَ أَنْ تَجْتَمَعَ الدُّوَلُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَلَى الصَّوْمِ جَمِيعًا وَالْفِطْرِ جَمِيعًا، فَنَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوفِّقَهُمْ لِذَلِكَ، وَأَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى تَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَرَفْضِ مَا خَالَفَهَا.

(١) يُنْسَبُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا). يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠).
قُلْتُ: وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: لَا نَعْرِفُ حِسَابَ النُّجُومِ وَسَبْرَهَا، فَلَمْ نُكَلِّفْ فِي مَوَاقِيتِ عِبَادَاتِنَا مَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ حِسَابٍ، وَلَا كِتَابَةٍ.

(٢) وَلَوْ بِجُزءٍ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

* وَلَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥]، وَمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْآيَاتِ.

* وَلَا رَيْبَ أَيْضًا أَنَّ تَحْكِيمَهَا فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمْ فِيهِ صَلَاحُهُمْ، وَنَجَاتُهُمْ وَاجْتِمَاعُ شَمْلِهِمْ، وَنَصْرُهُمْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ، وَفَوْزُهُمْ بِالسَّعَادَةِ الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَشْرَحَ صُدُورَهُمْ لِذَلِكَ وَيُعِينَهُمْ عَلَيْهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٧٨): (لَا رَيْبَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَا... فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا الْهَلَالِ؛ بِرُؤْيَا شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَىٰ بَقِيَّةِ الْبِلَادِ الْعَمَلُ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَالَ: (صُومُوا لِرُؤْيَا وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَا)^(١)، لَمْ يَقْصِدْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا قَصَدَ عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ، وَبِنَاءً عَلَىٰ ذَلِكَ، فَإِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَا فِي الْحِجَازِ وَجَبَ عَلَىٰ مَنْ بَلَغَهُمُ الْخَبْرُ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ أَنْ يَعْتَمِدَهَا؛ لِأَنَّهَا دَوْلَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ لِلشَّرِيعَةِ فَيَعْمَلُ بِأُثْبَاتِهَا عَمَلًا بِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ وَإِطْلَاقِهَا، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي بَقِيَّةِ الدُّوَلِ الَّتِي تُحَكِّمُ الشَّرِيعَةَ...

* أَمَّا الْمَطَالِعُ فَلَا شَكَّ فِي اخْتِلَافِهَا فِي نَفْسِهَا، أَمَّا اعْتِبَارُهَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ فَهُوَ مَحَلُّ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ اخْتِلَافَهَا لَا يُؤَثِّرُ وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

الْعَمَلُ بِرُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ صَوْمًا، وَإِفْطَارًا، وَتَضْحِيَةً؛ مَتَى ثَبَتَتْ رُؤْيِيَتُهُ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا فِي أَيِّ بَلَدٍ مَا ...

* وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَيْثُ قِيلَ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الْأَلْبَانِيِّ رحمته الله فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ» (ص ٣٩٨):
(يَبْقَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ عَلَى عُمُومِهِ؛ يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ، أَوْ إِقْلِيمٍ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ مَسَافَةٍ أَصْلًا^(١) ... وَهَذَا أَمْرٌ مُتَسِّرٌ الْيَوْمَ لِلغَايَةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَكِنَّهُ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا مِنْ اهْتِمَامِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَقِيقَةً وَاقِعِيَّةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «حَقِيقَةِ الصِّيَامِ» (ص ١٢٤): (وَإِنْ ثَبَتَتْ رُؤْيِيَتُهُ بِمَكَانٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، لَزِمَ جَمِيعَ الْبِلَادِ الصَّوْمُ، وَحُكْمٌ مِنْ لَمْ يَرَهُ كَمَنْ رَأَاهُ، وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ؛ لِلْعُمُومِ، وَاحْتِجَّ الْفَاضِي، وَالْأَصْحَابُ، وَصَاحِبُ «الْمُغْنِي»، وَ«الْمُحَرَّرِ» بِثُبُوتِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَكَذَا الصَّوْمُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ» (ص ١٢٥): (إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا، فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْأَرْضِ، شَرْقًا، أَوْ

(١) وَأَمَّا كِبَرُ الْأَهْلِ، وَصَغَرُهَا، وَارْتِفَاعُهَا، وَانْخِفَاضُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ اعْتِبَارٌ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ

الْمُطَهَّرَ لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ.

وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١٥ ص ٨).

غَرْبًا، شِمَالًا أَوْ جَنُوبًا، لَزِمَ الصَّوْمُ جَمِيعَ النَّاسِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْفَتْوَى عَلَيْهَا فَهَاءُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا لِتَأْلِيفِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْحَنْفِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (يُلْزَمُ أَهْلَ الْمَشْرِقِ بِرُؤْيِيَةِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُمْ رُؤْيِيَةٌ أَوْلَيْكَ، بِطَرِيقٍ مُوجِبٍ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى).^(١)

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ، عَمَّ الصَّوْمُ سَائِرَ الْبِلَادِ، قَرِيبًا، أَوْ بَعِيدًا، وَلَا يُرَاعَى فِي ذَلِكَ مَسَافَةُ قَطْرِ، وَلَا اتِّفَاقُ الْمَطَالِعِ، وَلَا عَدْمُهَا، فَيَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى كُلِّ مَنْقُولٍ إِلَيْهِ).^(٢)

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ بِمَكَانٍ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا، لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمُ الصَّوْمُ، وَحُكْمٌ مَنْ لَمْ يَرَهُ حُكْمٌ مَنْ رَأَاهُ).^(٣)

(١) انظر: «تنوير الأبصار وجامع البحار» للتمرتاشي الحنفي (ج ٣ ص ٤١٨)، و«مراقي الفلاح شرح نور الأيضاح» للشربلبي الحنفي (ص ٦٥٦)، و«رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين الحنفي (ج ٣ ص ٤١٨)، و«الحاشية على مراقي الفلاح» للطحطاوي الحنفي (ص ٦٥٦)، و«الدر المختار شرح تنوير الأبصار» للحصكفي الحنفي (ج ٣ ص ٤١٨).

(٢) انظر: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد المالكي (ج ١ ص ٣٧٨)، و«القوانين الفقهية» لابن جزي المالكي (ص ١١٦).

(٣) انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي الحنبلي (ج ٢ ص ٣٥٣).

قُلْتُ: فَهَذِهِ فَتَاوَى الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي جَمِيعِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا!

* وَقَدْ وَافَقَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، فَعَلَى أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَتَّبِعُوا هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، وَيَتَوَحَّدُوا فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِطْرِهِ، وَلَا نَهْمُ يَدْعُونَ أَتْبَاعَهُمْ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ!، وَأَنْتَهُمْ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ!، فَلِمَاذَا يُخَالَفُونَ ذَلِكَ، فَيَصُومُ كُلُّ بَلَدٍ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَكَيْفَ شَاءَ!، وَيُفْطِرُ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَكَيْفَ شَاءَ! (١)،

(١) فَتَرَى بَلَدًا أَهْلُهُ يَدْعُونَ أَنْتَهُمْ عَلَى: «الْمَذَهَبِ الْمَالِكِيِّ!»، لَكِنَّهُمْ يُخَالَفُونَهُ، ثُمَّ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ عَلَى: «التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ!»، أَوْ: «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ!»، كَذَلِكَ لِيَبْيَأَ، وَالْجَزَائِرِ!، وَالْمَغْرِبِ!، وَتُونِسَ!، وَغَيْرِهَا، وَإِنَّ بَعْضَهُمْ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ عَلَى رُؤْيِيَةِ هَيْلَالِ بَلَدِهِمْ، فَكَذَلِكَ هُوَ لِأَنَّ مُخَالَفُونَ لِلسُّنَّةِ، وَمُرَادُهُمْ بِتِلْكَ الْمُخَالَفَةِ فِي صَوْمِهِمْ لِبُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّتَهُمْ عَلَى: «الْفِكْرِ الصُّوفِيِّ»، أَوْ: «الْفِكْرِ الْإِبَاضِيِّ»، أَوْ: «الْفِكْرِ الْأَخْوَانِيِّ»، أَوْ: «الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ»، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلِمَاذَا لَا تَتْرُكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَوْلِ الْخَلِيجِ وَغَيْرِهَا فِي صَوْمِهِمْ، وَفِطْرِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ!.

* وَتَرَى بَلَدًا أَهْلُهُ يَدْعُونَ أَنْتَهُمْ عَلَى: «الْمَذَهَبِ الْحَنَفِيِّ!»، لَكِنَّهُمْ يُخَالَفُونَهُ، ثُمَّ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ قَبْلَ الْمُسْلِمِينَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ عَلَى فَتَاوَى الْمُفْتِينَ عِنْدَهُمْ مِنَ: «الصُّوفِيَّةِ» الْمُخَالَفِينَ دَائِمًا، كَذَلِكَ: «بَاكِسْتَانَ، وَالْهِنْدِ، وَأَفْغَانِسْتَانَ»، وَغَيْرِهَا، لِلْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَلِمَاذَا لَا تَتْرُكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ، وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ؟!.

* وَتَرَى: «الْفِرْقَةَ الْإِبَاضِيَّةَ» الَّتِي يَدْعُونَ التَّقْرِيبَ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، يُخَالَفُونَ الْمُسْلِمِينَ نَهَارًا جَهَارًا فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِطْرِهِ، كَذَلِكَ: «عُمَانَ» وَغَيْرِهَا، عَلَى فَتَاوَى الْمُفْتِينَ مِنَ «الْإِبَاضِيَّةِ» فِيهَا!، وَذَلِكَ لِلْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلِمَاذَا لَا تَتْرُكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ، وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ?!.

فَبِذَلِكَ خَالَفُوا السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ!، وَخَالَفُوا الْمَذَاهِبَ الْفِقْهِيَّةَ الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَهُمْ، وَالَّتِي يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا ظَاهِرًا!، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يَدْعُو الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةَ إِلَى الْوَحْدَةِ الصَّحِيحَةِ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي عَصْرِنَا الْآنَ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تُحِبُّ الْإِتِّفَاقَ، وَتُكْرَهُ الْإِخْتِلَافَ.

* لَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ الْيَوْمَ يَطُنُّونَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، أَوْ عَلَى اخْتِلَافِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَالْكُلُّ يُقَرَّرُ عَلَى مَا يُفْتَى فِي دَوْلَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ مَا يُسَمَّى بِـ«الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ»، وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَغْلُغِ الْأَفْكَارِ الْأَعْتِقَادِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عِنْدَ الْمُفْتِينَ فِي دَوْلِهِمْ.

* لِذَلِكَ يُحِبُّونَ أَنْ يُخَالَفُوا الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةَ، خَاصَّةً الدَّوْلَةَ الَّتِي يُخَالَفُونَهَا فِي اعْتِقَادِهِمْ مِثْلُ: «دَوْلَةُ بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ» حَفِظَهَا اللَّهُ تَعَالَى.

قُلْتُ: بَلْ وَتَسَرَّبَتْ عِنْدَنَا هَذِهِ الْأَفْكَارُ عَلَى بَعْضِ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعِلْمِ، فَتَرَاهُمْ يُدْنِدِنُونَ فِي الصُّحُفِ وَغَيْرِهَا عَلَى تَقْرِيرِ: «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ»، وَغَيْرِهِ، بَلْ

* وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي تُخَالَفُ الْمُسْلِمِينَ فِي صَوْمِهِمْ وَفِطْرِهِمْ، أَلَا يَعْلَمُ هَؤُلَاءِ أَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ يَصُومُ النَّاسُ، وَالْفِطْرَ يَوْمَ يُفِطِرُ النَّاسُ!.

وَيَعْمَزُونَ فَنَتَاوَى عُلَمَاءِ الْحَرَمَيْنِ فِي صَوْمِهِمْ عَلَى رُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ وَفِطْرِهِمْ، لِيُقَرَّرُوا مَا شَاءَ وَفِي الْبَلَدِ فِي أَمْرِ الصِّيَامِ وَالْفِطْرِ^(١)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَصْلِ» (ج ٤ ص ١٧١): (وَاعْلَمُوا - رَحِمَكُمُ اللهُ - أَنْ جَمِيعَ فِرْقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجِرِ اللهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ خَيْرًا، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرِيَّةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رَايَةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْلُونَ السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ!). اهـ

قُلْتُ: وَخَالَفَ الْجُمْهُورَ الشَّافِعِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللهُ فَقَالُوا: إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ بِبَلَدٍ لَزِمَ حُكْمَهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ لَا الْبَعِيدَ، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْأَصَحِّ فِي مَذْهَبِهِمْ.

* وَاسْتَدَلُّوا عَلَى اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا^(٢)، وَهُوَ أَقْوَى مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللهُ:

(١) فَهَمْ لَا يُرِيدُونَ أَنْ يَصُومُوا وَيُفْطِرُوا عَلَى رُؤْيِيهِ: «الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ»، وَهَذَا أَمْرٌ يُنْذِرُ بِخَطَرٍ كَبِيرٍ، وَسَرٌّ مُسْتَطِيرٌ، يُفَرِّقُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْبَلَدِ، وَهَذِهِ مِخْنَةٌ فِي بَدَايَةِ عَهْدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ أَخْذِ الْحِيطَةِ، وَالْحَذَرِ مِنْ تَطْبِيقِ آرَائِهِمُ الَّتِي تُفَرِّقُ وَلَا تُؤَلِّفُ، حَتَّى لَا يَجَلَّ بِنَا مَا حَلَّ بَعِيرِنَا مِنَ الْفُرْقَةِ وَاللَّفْتِنَةِ، نَسْأَلُ اللهُ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

(٢) قُلْتُ: وَالْعَجِيبُ مِنْ أَمْرِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ التَّقْرِيبَ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَوْحِيدِهَا أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ بِلَدَانِهِمْ بِالصَّوْمِ وَالْفِطْرِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ، فَوَقَعُوا فِي تَفْرِيقِ الْأُمَّةِ فِي عِبَادَتِهَا!، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَعَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ، بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ^(١) وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: (لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَأُ نَصُومَ حَتَّى نَكْمَلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَاةِ مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم).^(٢)

قُلْتُ: وَلَا يُعَارِضُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه - عَلَى فَرْضِ صِحَّتِهِ - عُمُومَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.
وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلًا: أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا مَشْهُورًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَذَاهِبَ عِدَّةٍ؛ كَمَا تَرَاهُ مَبْسُوطًا، فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٢٥)، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

(١) أَي: ظَهَرَ هَيْلَالُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٧).

فَعَنِ الْإِمَامِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] (إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَالرَّدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قُبِضَ إِلَى سُنَّتِهِ).^(١)

قُلْتُ: وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ لِأَيْعَدَمِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.^(٢)

ثَانِيًا: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَدَّ فِيْمَنْ صَامَ عَلَى رُؤْيَا بَلَدِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ فِي بَلَدٍ آخَرَ قَبْلَهُ بِيَوْمٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُسْتَمَرُّ فِي الصِّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ حَتَّى يُكْمَلُوا ثَلَاثِينَ أَوْ يَرَوْا هَيْلَالَهُمْ.

ثَالِثًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يُصْرِّحْ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يَعْمَلُوا بِرُؤْيَا غَيْرِهِمْ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَتَنَبَّهُ.

رَابِعًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِإِكْمَالِ الثَّلَاثِينَ أَنْ يَرَوْهُ، لِيَبْقَى: «كَرَيْبٌ»، عَلَى الصِّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَيُفْطِرُ مَعَهُمْ، فَلَا يَتَقَدَّمُهُمْ فِي

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «شَرْحِ الْمَدَاهِبِ» (ص ٤٤)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٤٤)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمِ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٩٠).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظُرُ: «أَسْبَابُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٥).

الْفِطْرِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ)، لِأَنَّ الصَّوْمَ بِصَوْمِ يَوْمِ النَّاسِ، وَالْفِطْرَ بِفِطْرِ يَوْمِ النَّاسِ.
خَامِسًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه لَمْ يَعْلَمْ بِخَبْرِ صَوْمِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه فِي الشَّامِ ابْتِدَاءً حَتَّى يَصُومَ مَعَهُ، بَلْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ إِلَّا آخِرَ الشَّهْرِ وَذَلِكَ لِقَوْلِ كُرَيْبٍ رضي الله عنه: (فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ).

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ).
قُلْتُ: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِعُمُومِ أَحَادِيثِ رُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ؛ أَيَّ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَنَا بِقَوْلِهِ: (صُومُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ)، وَلِذَلِكَ قَالَ رضي الله عنه: (هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)؛ أَيَّ: أَمَرَنَا أَنْ نَصُومَ مَعَ النَّاسِ، وَأَنْ نُفْطِرَ مَعَ النَّاسِ؛ أَيَّ: الصَّوْمَ مَعَ الْأُمَّةِ، وَالْفِطْرَ مَعَ الْأُمَّةِ.

قُلْتُ: إِذَا فَعَدَمَ عَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِرُؤْيِيَةِ أَهْلِ الشَّامِ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَقَطُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِخَبْرِ صَوْمِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه لِلْبُعْدِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَلِتَعَدُّرِ سُرْعَةِ الْأَتِّصَالَاتِ، وَالْمُوَاصَلَاتِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.^(١)

(١) قُلْتُ: وَأَمَّا الشُّهُورُ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ مِنْ رَمَضَانَ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَصُومُ مَعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَيَسْتَحِيلُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصُومُ رَمَضَانَ مَعَ الْأُمَّةِ فِي عَهْدِهِ، بَلْ كَانَ رضي الله عنه يَصُومُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيُفْطِرُ مَعَهُ صلى الله عليه وسلم.

سَادِسًا: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهِ، وَالْعِلْمُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ، فَهُوَ يُعْتَبَرُ مِنْ بَابِ الْأَجْتِهَادِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ. (١)

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَسْبَابِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ» (ص ١٨): (وَطَرِيقُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمُتَشَابِهَ عَلَى الْمُحْكَمِ). اهـ
قُلْتُ: فَالْأَسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ خَطَأً فِي الْفَهْمِ وَالْأَسْتِدْلَالِ، أَوْ قَعَ النَّاسُ فِي خَبْطٍ وَخَلْطٍ، حَتَّى تَفَرَّقُوا فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

قُلْتُ: فَهَذَا هُوَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْأَسْتِدْلَالُ بِهِ. (٢)

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ» (ص ٣٩٨): مُعَلَّقًا عَلَى صَاحِبِ كِتَابِ «فِقْهِ السُّنَّةِ»: (وَهَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهُ مُشَاهِدٌ مُوَافِقٌ لِلْوَاقِعِ، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ أَوَّلًا، وَلِأَنَّ الْجِهَاتَ - كَالْمَطَالِعِ - أُمُورٌ نَسْبِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا حُدُودٌ مَادِيَّةٌ يُمْكِنُ لِلنَّاسِ أَنْ يَتَّبِعُوهَا وَيَقْفُوا عِنْدَهَا؛ ثَانِيًا: وَأَنَا - وَاللَّهِ - لَا أَدْرِي مَا

(١) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلتَّخْصِيسِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا بِمَعْنَى لَفْظِهِ حَتَّى نَنْظُرَ فِي عُمُومِهِ، وَخُصُوصِهِ، إِنَّمَا جَاءَنَا بِصِيغَةٍ مُجْمَلَةٍ: (هَكَذَا أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، فَيُحْمَلُ هَذَا الْمَرْفُوعُ الْمُجْمَلُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُحْكَمَةِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) وَانظُرْ: «الدَّرَارِي الْمُضِيَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ«نَيْلِ الْأَوْطَارِ فِي شَرْحِ مُتَنَقَى الْأَخْبَارِ» لَهُ (ج ٤ ص ١٩٥)، وَ«الرَّوَضَةُ النَّدِيَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» لِلقُّنُوجِيِّ (ج ١ ص ٧٣٧)، وَ«تَمَامِ الْمِنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ص ٣٩٨).

الَّذِي حَمَلَ الْمُؤَلَّفُ عَلَى اخْتِيَارِ هَذَا الرَّأْيِ الشَّاذِّ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَنِ الْأَخْذِ بِعُمُومِ
 الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ نَفْسُهُ، وَقَدْ اخْتَارَهُ
 كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ؛ مِثْلُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (المُجَلَّدُ
 ٢٥)، وَالشُّوكَانِي فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ»، وَصَدِيقِ حَسَنِ خَانَ فِي «الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ»
 (١/ ٢٢٤-٢٢٥)، وَعَيْرِهِمْ، فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَصِحُّ سِوَاهُ، وَلَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ
 عَبَّاسٍ لِأُمُورٍ ذَكَرَهَا الشُّوكَانِيُّ رحمته، وَلَعَلَّ الْأَقْوَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ
 وَرَدَ فِيْمَنْ صَامَ عَلَى رُؤْيِيَةِ بَلَدِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ فِي بَلَدٍ آخَرَ
 قَبْلَهُ يَوْمًا، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُسْتَمَرُّ فِي الصِّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ حَتَّى يُكْمَلُوا ثَلَاثِينَ، أَوْ يَرَوْا
 هَيْلَالَهُمْ. وَبِذَلِكَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَيَبْقَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ عَلَى عُمُومِهِ؛ يَشْمَلُ
 كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ، أَوْ إِقْلِيمٍ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ مَسَافَةٍ أَصْلًا؛ كَمَا قَالَ
 ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (٢٥ / ١٥٧)، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَبَسِّرٌ الْيَوْمَ لِلْغَايَةِ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ،
 وَلَكِنَّهُ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا مِنْ اهْتِمَامِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَقِيقَةً وَاقِعِيَّةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

* وَإِلَى أَنْ تَجْتَمَعَ الدُّوَلُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنِّي أَرَى عَلَى شَعْبِ كُلِّ دَوْلَةٍ
 أَنْ يَصُومَ مَعَ دَوْلَتِهِ، وَلَا يَنْقَسِمُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَصُومُ بَعْضُهُمْ مَعَهَا، وَبَعْضُهُمْ مَعَ غَيْرِهَا
 مِمَّنْ تَقَدَّمَتْ فِي صِيَامِهَا أَوْ تَأَخَّرَتْ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَوْسِيعِ دَائِرَةِ الْخِلَافِ فِي
 الشَّعْبِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مُنْذُ بَضْعِ سِنِينَ، وَاللَّهُ
 الْمُسْتَعَانُ. اهـ.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٩٥): (سَبَقَ بِالْكِتَابِ النَّاطِقِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم: أَنَا أَمْرُنَا بِالْأَتْبَاعِ وَنُدْبِنَا إِلَيْهِ، وَنُهِنَا عَنِ الْإِبْتِدَاعِ، وَزُجِرْنَا عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِيِّ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٣٦٩): (أَجْمَعُوا عَلَيَّ الْأَخْذِ بِظَاهِرِ النَّصُوصِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيَّ حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ اللَّائِقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الزُّهْرِيِّ رحمته قَالَ: (مِنَ اللَّهِ الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا جَاءَتْ^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: (أَمْرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مَجْزُومًا بِهِ؛ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» (ج ٦ ص ٢٧٣٨)، وَفِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (٣٣٢) تَعْلِيْقًا، وَالْخَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٠٠١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ١٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٣٦٩)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «النَّوَادِرِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فَتْحُ الْبَارِي)، وَالْخَطِيبُ

(١) فَقَوْلُهُ: (أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)؛ هُوَ مِنْ بَابِ حَمَلِ الْمُفْرَدِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَهُوَ يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْجَادَّةُ فِي الْعِبَارَةِ؛ أَنْ يُقَالَ: (أَمْرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)، وَيُقَالُ: (أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَ).

انظُرْ: «الْخَصَائِصُ» لابنِ جَنِّي (ج ٢ ص ٤١٩).

فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٣٧٠)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَدَبِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فَتْحُ الْبَارِي)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٥٢٠)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالْأَسْتِمْلَاءِ» (ص ٦٢)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٥ ص ٣٦٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٠٩)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ١ ص ٦٢٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ٣٤٦) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَمِّ التَّأْوِيلِ» (ص ٤٠): (وَإِلْجَمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةً مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ضَلَالَةٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ فِي أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَا الْهَلَالِ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتُفْطِرَ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا وَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ وَالنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ فِي تَأْوِيلِهَا، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ

السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ،

وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

قُلْتُ: فَاجْتَمَاعُ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا ثَابِتٌ عَلَى خِلَافٍ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّمَذُّهِبِ؛
فَإِنَّ السَّلْفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَهُمْ: الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ،
وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأئِمَّةُ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ كَانُوا مُجْمَعِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رحمته الله فِي «لُمَعَةِ الْأَعْتِقَادِ» (ص ٣٩): (وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْأَقْتِنَاءِ

لِأَثَارِهِمْ، وَالْإِهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِمْ، وَحُذْرُنَا الْمُحَدَّثَاتِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهَا مِنَ الضَّلَالَاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٧٥): (وَيَعْلَمُونَ

أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وَيُؤْتَرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى

كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيَقْدُمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ ...

وَالْإِجْمَاعُ هُوَ: الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهِذِهِ

الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ

بِالدِّينِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٤٦): (مَنْ قَالَ

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَمَصَادِرُ الْمَعْرِفَةِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى هَذِهِ

الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ السَّلْفِ الصَّالِحِ، فَعَنَهَا يَصْدُرُونَ، وَمِنْهَا يُنْهَلُونَ، إِذْ لَا حَاجَةَ لَهُمْ

إِلَى غَيْرِهَا فِي تِلْكَ الْمَطَالِبِ، فَقَدْ ضَمَّنَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ فِيهَا الْهُدَى وَالنُّورَ، وَالْعِصْمَةَ مِنْ

الْعَيِّ وَالضَّلَالِ، وَفِيهَا الْكِفَايَةُ وَالرَّحْمَةُ وَالذِّكْرَى لِمَنْ طَلَبَ الْحَقَّ وَصَحَّ قَصْدُهُ:

«أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ

يُؤْمِنُونَ» [الْعَنْكَبُوتُ: ٥١].

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ١٣٦): (وَأَمَّا الْأُمُورُ الْإِلَهِيَّةُ، وَالْمَعَارِفُ الدِّيْنِيَّةُ؛ فَهَذِهِ الْعِلْمُ فِيهَا مَأْخُذُهُ عَنِ الرَّسُولِ؛ فَالرَّسُولُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَرْغَبُهُمْ فِي تَعْرِيفِ الْخَلْقِ بِهَا، وَأَقْدَرُهُمْ عَلَى بَيَانِهَا وَتَعْرِيفِهَا، فَهُوَ فَوْقَ كُلِّ أَحَدٍ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِهَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ). اهـ

* وَهَذَا الْمَنْهَجُ الْمَتِينُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِي الْأَسْتِدْلَالِ قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ أَدْلَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ النَّقْلِ وَالْعَقْلِ السَّلِيمِ^(١)، فَمِنْهَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

قُلْتُ: وَالرَّدُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَكُونُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ^(٢).

* وَإِنَّ تَمَسُّكَ السَّلَفِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَبْوَابِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ لَهُوَ أَعْظَمُ مَعَالِمٍ مَنَهَجِهِمُ الَّذِي خَالَفُوا بِهِ عَامَّةَ الطَّوَائِفِ الْمُنْحَرِفَةِ، كَمَا أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ

(١) وَأَنْظَرُ: «مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١١٧).

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْفَوَاعِدُ الْمُثَلَّى» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٧٣).

عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ الْبَابَ لِعَقْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَطَالِبِ الْغَيْبِيَّةِ ضَلَّ، وَانْحَرَفَ عَنِ السَّبِيلِ، وَنَاهَ فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ.^(١)

قُلْتُ: فَأَهْلُ السُّنَّةِ يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمًا مُطْلَقًا؛ لِكُلِّ مَا صَحَّ فِي نُصُوصِ الْوَحْيِ؛ فَمَا أَثْبَتَهُ النَّقْلُ أَثْبَتُوهُ، وَمَا نَفَاهُ نَفَوْهُ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ تَوَقَّفُوا فِيهِ دُونَ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ.^(٢)

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٤١): (إِنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهِ سِوَاءَ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ، أَوْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَيَّ كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيْمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتِهَا). اهـ

قُلْتُ: فَالْنَبِيُّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ: الْقُرْآنَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، فَبَلَّغَهُمْ مَعَانِيهِ؛ كَمَا بَلَّغَهُمْ أَلْفَاظَهُ، وَلَا يَحْصُلُ الْبَيَانُ، وَالْبَلَاغُ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِذَلِكَ.^(٣)

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٤].

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «عَقِيدَتِهِ» (ص ١٤٩): (وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ

إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالْإِسْتِسْلَامِ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «قَلْبُ الْأَدَلَّةِ عَلَى الطَّوَائِفِ الْمُضِلَّةِ» لِلْقَاضِي (ج ١ ص ٤٠ و ٤١).

(٢) وَانظُرْ: «الْفَوَاعِدُ الْمُتَمَلِّي» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٧١ و ٧٢)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٥٠٤).

(٣) انظُرْ: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ١٤١)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٣ ص ٢٨ و ٢٩)، وَ«الرِّسَالَةُ الصَّفَدِيَّةُ» لَهُ (ص ١٣٣ و ٢٥٨ و ٢٥٩)، وَ«مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٢١)، وَ«شَرْحُ الْفَوَاعِدِ الْمُتَمَلِّي» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٢٤٦).

قُلْتُ: فَقَدَمُ الْإِسْلَامِ لَا يُثْبِتُ إِلَّا عَلَى قَنْطَرَةِ التَّسْلِيمِ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ [أَلْ عِمْرَانُ: ٧].

* فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَبُولُهُ، وَاتِّبَاعُ سُنَّتِهِ^(٢)؛ كَمَا

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

قُلْتُ: فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ، وَالْقَبُولُ لآيَاتِ، وَأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ

وَالفُرُوعِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّدْمُرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (وَهَذَا الدِّينُ هُوَ

دِينُ الْإِسْلَامِ، الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ دِينًا غَيْرَهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّدْمُرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (فَالْإِسْلَامُ

يَتَضَمَّنُ الْأِسْتِسْلَامَ لِلَّهِ وَحَدَهُ، فَمَنْ اسْتَسْلَمَ لَهُ وَلغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ

كَانَ مُسْتَكْبِرًا عَنِ عِبَادَتِهِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرْحُ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١ ص ١٧١)، وَ«شَرْحُ لَمَعَةِ الْأَعْتِقَادِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٣٢

و ٣٣)، وَ«اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلْهَكَارِيِّ (ص ٢٨٤)، وَ«شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ» لِابْنِ أَبِي الْعَزِّ

(ص ١٤٩)، وَ«عَقِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ» لِلْبَلِيهِيِّ (ج ٢ ص ١٦٨)، وَ«الْكَوَاشِفَ الْجَلِيَّةَ» لِلسَّلْمَانِ (ص ٩٢ و ٩٣)،

وَ«الْفِقْهَ الْأَكْبَرَ» لِأَبِي حَنِيفَةَ (ص ٥٧)، وَ«عَقِيدَةُ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٢٥٠).

(٢) كَمَا يَجِبُ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَى أَحْبَارِهِ الصَّحِيحَةَ، أَوْ بَعْضَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، أَوْ

الاسْتِعْجَادِ لَهَا، لِأَنَّ التَّسَاهُلَ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمَ الْحَزْمِ فِيهِ يُسَاعِدُ عَلَى فُشُوِّ الْبِدْعِ، وَانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ.

وَأَنْظُرْ: «عَقِيدَةُ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٣٢١).

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ إِبرَاهِيمَ البَلِيهِيّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ» (ج ١

ص ١٦٨): (يَجِبُ الْأَسْتِسْلَامُ وَالتَّسْلِيمُ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ بَعْدَ السُّنَّةِ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسَبَهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى

تَرَكَهُ حَسَبَهُ ضَلَالَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَتَبَتِ الْحُجَّةُ، وَانْقَطَعَ الْعُدْرُ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ - إِنْ

شَاءَ اللهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي بِهِ وَرَثًا،

وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم

وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١)	المُقَدِّمَةُ..... ٥
(٢)	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ: كُرَيْبِ بْنِ أَبِي مُسْلِمِ الْمَدَنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ <small>رضي الله عنهما</small> فِي: «رُؤْيَاِ الْهَيْلَالِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ بِاِخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ»، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، بِمُخَالَفَتِهِ لِأُصُولِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تَنْصُ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، بَلْ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَاِ الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَاِيهِ، وَتَعْمَلَ بِهَذِهِ الرُّؤْيَاِ الشَّرْعِيَّةِ لِصَوْمِ رَمَضَانَ...

